الفصل السابع

الإنسان هدف التنمية وأدائها

مقدمة :

من المعروف أن التنمية في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي صورة من الصور تهدف إلي تنمية الإنسان أولا وأخيراً . فهدفها الأول هو خير الانسان وصالحة . وهي في سبيل تحقيق ذلك تستخدم الإنسان كوسيلة وأداة . وبدونه لا يمكن أن تتحقق التنمية المنشودة . فالانسان إذن هو هدف التنمية وأدائها . ويهمنا هنا أن نذكر كملة عن هذا الإنسان الذي وصفه القرآن الكريم بقوله « وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً » ومن ناحية النشأة الأولى تتفق الأديان السماوية على أن آدم أبو البشر وأنه خرج من الجنة ليبدأ دورة حياته الدنيوية بعد تلقية الوحي من ربه وغفران ذنبه .

وبصرف النظر عن اختلاف وجهة النظر الدينية عن الخطيئة الكبرى لآدم وخروجه من الجنة تبعا لذلك وتحمل أبنائه من بعده وزر التكفير عن هذه الخطيئة كما تقول المسيحية ، أو كما يقول الإسلام « لا تزر وازرة وزر أخرى » ، وأن الله عز وجل قد غفر لآدم وأن أبناءه من بعده ليسوا مسئولين عن ذنبه ، نقول بصرف النظر عن ذلك ، فإن الإنسان هو خليفة الله على الأرض يستعمرها ويستنبت خيراتها ويتولاها بالعناية والرعاية لكي ينميها ويعيش ، ويأكل من عمل يده . والعمل قيمة أساسية في حياة الإنسان وعليها تعتمد كل مقومات حياته وبدونها تتوقف الحياة . وقد أوصانا النبي (ﷺ) بذلك في قوله : « خيركم من أكل من عمل يده وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » كما أن الله سبحانه وتعالى قد كرم الإنسان وفضله على كثير من خلقه وجعل الملائكة تسجد له تعظيما وتبجيلا إلا إبليس الذي عصى ربه وأبى واستكبر أن يسجدله لأنه اعتبر نفسه مخلوقا من طينة أفضل . قال تعالى على لسان إبليس « خلقتني من نار وخلقته من طين » .

والله سبحانه وتعالى في مشيئته باستخلاف الإنسان في الأرض قد ميزه عن سائر الخلق بالعقل والذكاء . وجعل له قدرات إدراكية وبصرية تفوق غيره . وزوده

بعدد هائل من الامكانيات العقلية والجسمية التي يصعب حصرها .

فله قدره هائلة على تغيير سلوكه في ضوء خبرته الماضية وله قدرة على التصور والتجريد والتخيل والابتكار والاختراع لايدانيه فيها أحد ، وله قدرة على التذكر والحفظ والاسترجاع مما سهل نقل خبراته وثقافته لأجيال من بعده . وهذا بدوره مكن الإنسان من أن يصبح كائنا اجتماعيا . وفي مملكة الحيوان والطير نجد معظم الكائنات تتواصل وتتفاهم فيما بينها عن طريق الأصوات والحركات والإشارات . أما الإنسان فقد توصل إلى اختراع الرموز واللغة واستخدامها وسيلة للتخاطب والكتابة . فهو مستخدم للرمز على حد تعبير "كاسيرر" . وهذه الوسيلة اللغوية طورها الإنسان إلى درجة كبيرة من الدقة والمرونة لتعبرعن أدق الأشياء وأكثرها تجريداً وصعوبة وتعقيدا لا لفرد أو شخص واحد ، وإنما لملايين الأفراد الآخرين . وتوصل الإنسان إلى وسيلة أخرى لحفظ ثقافته عن طريق الكتابة للأجيال التالية المتعاقبة . ونظم المعارف في علوم وأضاف إليها . وللإنسان قدرة هائلة على تغيير عالمه الذي يحيط به ، وعلى صنع الأدوات والأشياء واستخدامها ، وتوصل إلى عمل أشياء كثيرة تجلب السعادة والبهجة والسرور لعينه وسمعه وروحه ، كما تجلب الشقاء والمعاناة لجسمة ونفسه . جاب العالم وآفاقه ، وشق بحوره وأنهاره ومحيطاته وكشف في قيعان هذه البحور والمحيطات . وجاب الفضاء واكتشفه ووصل إلى القمر والمريخ، و اخترع الكمبيوتر أو الحاسب الآلي بقدرته الهائلة على تخزين المعلومات واسترجاعها وتحليلها وحل أصعب المشاكل وأكثرها تعقيداً . خلق أدوات تدميره بالقنبلة الذرية والهيدروجينية وغيرها من الأخطار التي تتهدده بالموت والفناء كالتلوث البيئي والأمراض القاتلة والحروب الطاحنة ، والبطالة العارمة ، والجريمة والعنف ، والمخدرات بدرجة لم يسبق له مثيل في الماضي .

والآن أصبح الإنسان قادراً على تعديل قوانين الوراثة بحكم التحكم في الجينات وقاردراً على تغيير أمور أخرى بحكم الهندسة الوراثية . وهكذا توصل الإنسان لقيام ثقافات وبناء صروح من الحضارات جيلا عبر جيل في المشرق والمغرب . في مصر القديمة واليونان وبلاد فارس والصين وبابل وآشور ، في العراق و ما بين النهرين ، وفي مملكة سبأ وأرض الجزيرة العربية ، وأرض الكنانة، وفي دمشق الأموية وبغداد العباسية ، في الأندلس العربية ، وفي الدنيا الجديدة.

إنها ثقافات وصروح من الحضارات فيها كثير من الإيجابيات وكثير من التناقضات . وهذا هو الإنسان ، إنه حقاً كما وصفه القرآن الكريم بأنه أكثر شيء جدلا .

لقد مضى ما يقرب من ثلاثمائة عام على استخدام المنهج العلمي أو الطريقة العلمية في الكشف عن المعرفة وتحسين فهمنا لعالمنا الذي نعيش فيه . ومع ذلك فإن الإنسان نفسه مازال لغزاً مجهولا . وكثير من جوانب شخصيته وطبعه وتطبعه مازال يكتنفها الغموض ويحتاج إلى مزيد من سبر أغواره حتى نعرفه - أي الإنسان - وندرك أبعاده .

عدم المساواة :

يولد الإنسان حراً ، وعلى درجة من المساواة مع بقية بني جنسه من البشر . لكن منذ المولد يختلف كل فرد عن الآخر في قدراته وامكانياته الجسمية . ومن هنا كان الأصل في عدم المساواة راجعاً إلى اختلاف في الجوانب الجسمية والبيولوجية من إنسان لآخر . والإنسان في سعيه إلى تحقيق مكانته في المجتمع، وفي دأبه الحثيث على السيطرة والتحكم ، تتسع فجوة عدم المساواة بين البشر . بل إن تفاوت البشر في الأخلاق والصفات المعنوية والقيم يؤدي إلى اتساع فجوة عدم المساواة في الفرص المتاحة لهم في الحياة سواء في مجال العمل أو في مجال التعامل الاجتماعي . وقد أشار القرآن الكريم في بعض آياته على لسان بنت النبي شعيب عليه السلام « قالت إحداهما يا أبَتِ استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين » . فهاتان الصفتان إحداهما جسمية وهي القوة والأخرى خلقية وهي الأمانة . كلتا الصفتين أهلت صاحبها إلى أن يكون أفضل من غيره في الاستخدام والتقبل الاجتماعي . وهو بهذا يتميز عن غيره في الدخل المادي الذي يحصل عليه والذي يؤهله لأن يحقق مكانة أفضل في المجتمع . بل إن الإنسان قد يستخدم العنف لتحقيق عدم المساواة في محاولته للكسب ، وتنافسه في الوصول إلى الهدف . وهذا يعتبر شيئاً طبيعيا في الإنسان . والنزعة إلى السيطرة تظهر بصورة أكبر عند الرجل إذا قورن بالمرأة . وكل المجتمعات على اختلاف شاكلتها تصنف أفرادها على أساس الجنس والعمر. فالرجال يتحكمون في النساء والكبار في الصغار . ومن خلال انعدام المساوة يتولد سلم متدرج من

الفرص المتاحة أمام الفرد في الوصول إلى المصادر المادية والمعنوية والاجتماعية . وقد يؤدي التسابق إلى الوصول إلى هذه المصادر إلى استخدام العنف والعدوان كما أشرنا. وتزداد فجوة عدم المساواة بين البشر في المجتمع الصناعي الحديث . ذلك أن التقدم التكنولوجي في هذا المجتمع قد أدى إلى زيادة الانتاج . وكلما زاد الانتاج زاد التنافس في الحصول على المصادر المادية . ومن هنا تتسع الفجوة في عدم المساواة . هناك مثل يقول إن قيمة الفرد هي في مقدار ما يجيد معرفته وعمله . ومن المعروف أن التعليم يرفع المستوى الثقافي للفرد ويكسبه ألواناً من المعرفة والمهارات التي تمكنه من زيادة دخله وزيادة قدرته على كسب العيش ، وبهذا يتقدم في السلم الاجتماعي . وعدم المساواة بين الأفراد ينجم أساسا عن إتاحة فرصة التعليم والعمل لفرد دوز آخر .

وقد قام عالم الأنثروبولوجيا جون أوجبورن J . Ogburn (١٩٧٨) بدراسة الفرص التعليمية والتحصيل الدراسي في ست مجتمعات منها بريطانيا ونيوزيلنده ووجد عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين المجموعات المختلفة في هذه المجتمعات . وقد وجد أن عامل العنصر أو الجنس أو السلالة هو أساس تميز مجموعة على أخرى في فرصها التعليمية . لكنه وجد من دراسته أن في مجتمعات أخرى مثل الهند واليابان يرجد عدم تكافؤ الفرص التعليمية لأسباب أخرى تتعلق بنظام الطبقات الاجتماعية والدينية . ولكن على الرغم من وجود هذا التباين في الفرص التعليمية بين الطبقات المختلفة في هذه المجتمعات وفي غيرها ، فلا شك في أن غلبة النظم الديمقراطية وتزايد الضغوط السياسية والاجتماعية في الدول المختلفة قد عمل على إتاحة مزيد من الفرص التعليمية للطبقات المحرومة ، والعمل باستمرار علي تحقيق المساواة في الفرص التعليمية في داخل المجتمع الواحد .

التعليم وقيم التعاون والتنافس :

من المعروف أن النظام الاقتصادي الاشتراكي يقوم على التعاون . أما النظام الاقتصادي الرأسمالي فإنه يقوم على التنافس . ومن المعروف أيضاً أن نظام التعليم في أي مجتمع يعكس ثقافته الخاصة وتقاليده الموروثة والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسيطر عليه أوتؤثر فيه . ففي الاتحاد السوفيتي

سابقاً على سبيل المثال كان المنهج التعليمي موجها نحو تنمية الأيديولوجية الاشتراكية عند التلاميذ وتنشئتهم على الروح الجماعية والعمل الجماعي والتعاوني منذ السنوات الأولى لتعليمهم . ولذلك كانت بعض مدارس رياض الأطفال تضع حجرا ضخما في ملعبها لا يستطيع أي تلميذ بمفرده أن يحركه ، ولكن بتضافر مجموعة من التلاميذ معا يستطيعون تحريكه من مكانه عدة خطوات . وهكذا يتعلمون قيمة العمل الجماعي كما يتعلمون قيمة التعاون في سبيل تحقيق الهدف المنشود . وكان المعلمون السوفيت يوجهون في إعدادهم نحو مكافأة المجموعة ككل على أدائها لا مكافأة فرد واحد مهما كان دوره . كما أن التلميذ المتخلف أو بطئ التعلم كان يساعده بقية أقرانه أومجموعة فصله حتى يحققوا جميعا الهدف العام . وخلال العطلات الصيفية كان التلاميذ يشاركون جماعيا في جمع المحاصيل الزراعية كالقطن والفواكه المختلفة . وهكذا يؤكد التعليم على قيم التعاون التي تميز المجتمع الاشتراكي . أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتعلم التلاميذ التنافس والتفوق الفردي . ففي مثال الحجر السابق يتعلم التلاميذ كيف يتنافسون فيما بينهم لمعرفة أقدرهم على تحريك الحجر من مكانه . وفي هذا مجال للابتكار وإظهار القدرات العقلية لمختلف التلاميذ في توصلهم إلى طريقة لتحريك الحجر من مكانه . كما يعمل المعلمون على مكافأة التميز الفردي ومدح وإثابة التلميذ المتفوق . وهكذا يؤكد التعليم على قيم التنافس التي تميز المجتمع الرأسمالي .

وفي بلادنا العربية كما في غيرها نجد ألوانا متابينة من الحوار والنقاش عبر وسائل الاعلام المختلفة حول ما ينبغي أن يتضمنه المنهج المدرسي وما الذي يجب أن يشتمل عليه مضمونه ومحتوياته هذا النقاش والحوار يعكس في جوهره وجهات النظر المختلفة نحو جوانب الثقافة التي يرى الكبار أنها جديرة بأن تنقلها المدرسة للصغار وأن تعلمهم إياها . وأوضح الأمثلة على ذلك ما أثير في مصر عام ١٩٩٤ حول منهج التربية الدينية والمواد الاجتماعية . وبصرف النظر عن هذا الحوار أو النقاش فإن ديننا الاسلامي يحث على التعاون والتنافس معا . قال تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » وقال عز وجل « وفي ذلك فليتنافس المتنافسون » فلكل منها مواقفة التي يتطلبها .

فالتعاون يكون في مجال الخير لا الشر . ويكون موجها نحو أعمال البر

والخيرات حثيما يكون تكاتف الجماعة مؤثرا وعندما يكون العمل التعاوني مطلوبا . كما أن التعاون مطلوب أيضا في الأعمال المتصلة بخشية الله وعبادته وتقواه وحماية الفرد والمجمتع ضد ما يتهدده من أخطار . أما التنافس فيكون مرغوبا عندما يتطلب الموقف إجراء أو تصرفا فرديا لا جماعيا . أي أن الفرد يستطيع القيام به وحده دون حاجة إلى تضافر أو تعاون الجماعة . ويكون في مجال الخير لا الشر مثله مثل التعاون . ويبدو ذلك بوضوح في تنافس الأفراد في أعمال البر وتسابقهم إلى إغاثة الملهوف والعطف على الفقير والإحسان لمن يستحق وإقامة المؤسسات الخيرية والتعليمية من مستشفيات ومبرات ومساجد ومدارس ودور لإيواء اليتامى وما شابه ذلك .

لماذا يتفاوت الناس في كسب معيشتهم ؟

لقد تأكدت أهمية التربية والتعليم منذ قديم العصر والأوان . ونظر إليها على أنها أهم محدد لنجاح الفرد اقتصاديا واجتماعيا . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : لما يتفاوت الناس في كسب معيشتهم ؟ : وعلى الرغم من وضوح هذا التساؤل للعيان فإن الإجابة عليه ليست بهذه الدرجة من الوضوح . واختلفت إجابة الباحثين وأهل الاختصاص تبعا لاختلاف أساليبهم ونظرياتهم . من هذه الأساليب والنظريات : أسلوب رأس المال البشري والمؤهلات الدراسية وتجزئة سوق العمل أو تصنيفاته ووجهات النظر الراديكالية . وسنحاول تفصيل الكلام عن هذه الأساليب والنظريات في السطور التالية .

١ - أسلوب رأس المال البشري :

تعتمد منطقية هذا الأسلوب علي أن التباين والاختلاف في دخول الأفراد من العمل ، يرجع فيما يرجع إلى الفروق في نوعية العمل من حيث مقدار ما يكسبونه من كم أو مجموع رأس المال البشري . وعلي هذا فإننا إذا أردنا أن نخفف من عدم المساواة في الدخول علينا أن نخفف من عدم المساواة فيما يستثمره الناس في رأس المال البشري سواء في التعليم أو الصحة أو التدريب المهني أو التدريب أثناء العمل أو الخدمة . والشكل التخطيطي التالي يصور هذا الأسلوب :

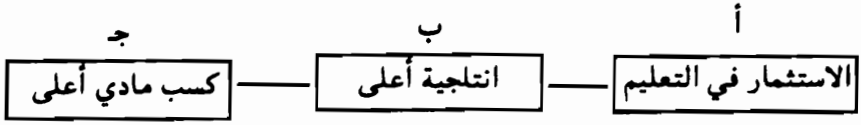

فالاستثمار في التعليم يؤدي إلى زيادة انتاجية الفرد وبالتالي زيادة مقدار مايكسبه من عمله . ويتفق هذا الأسلوب مع النظرية الاقتصادية المعروفة باسم «نظرية حد الانتاجية » التي تدعى أن أن الأجور تتحدد تبعا لمدى اسهام العامل في دخل وكسب جهة العمل . بمعنى أن العمال الأكثر إنتاجا يحصلون على أجر أعلى عندما يتساوى الجميع في الشروط الأخرى .

هناك جانب آخر لأسلوب رأس المال البشري يتعلق بالاستثمار في التدريب أثناء الخدمة أو أثناء العمل . كما يتعلق بالمعايير التي تحدد من الذي يتحمل نفقات هذا التدريب ومن المستفيد منه فيما بعد . ومن الدراسات الرائدة في هذا الموضوع ما قام به بيكر Becker عام ١٩٦٢ و ١٩٦٤ . وقد ميزت هذه الدراسة بين التدريب العام والتدريب الخاص. ويقصد بالتدريب العام التدريب الذي يزود المتدرب بالمعلومات والمهارات المفيدة المستخدمة في عمله الحالي حيث يتم التدريب وكذلك في الأعمال أو الشركات الأخرى . أما التدريب الخاص فيقتصر على فائدته للعمل الحالي دون أن يمتد إلى العمل في الشركات أو الهيئات الأخرى . وهو لا يتعلق بزيادة انتاجية العمل في أعمال أخرى خارج عمله الحالي. وما تتنبأ به هذه النظرية هو أن العامل يكون على استعداد لتحمل نفقات تدريبه العام وذلك بتخفيض أجره طوال مدة التدريب . كما يكون رب العمل على استعداد لزيادة أجر العامل بعد تدريبه . أما بالنسبة للتدريب الخاص فان العامل الذي تدرب على هذا النحو . بيد أن هذا التنبؤ قد أدخل عليه تعديل فيما بعد عندما اتضح أن أرباب العمل الذين يستثمرون في التدريب الخاص لعمالهم زو مستخدميهم لا يسمحون لهم بترك العمل ويكونون على استعداد لزيادة أجورهم بدرجة تمكنهم من الاحتفاظ بهم في مواجهة منافسة هيئات العمل الأخرى . وهذا يتوقف على مدى قوة الموقف التفاوضي لكل طرف وبالمثل قد لا يرفض العامل أن يدفع نفقات تدريبه الخاص عندما يتضح له أن مثل هذا التدريب سيعود عليه بالنفع بزيادة أجره وتأمينه في العمل ضد الطرد أو الفصل أو الاستغناء عنه . وقد أكدت هذه النتيجة دراسات أخرى لاحقة منها ما قام به مينسر Mincer عام ١٩٧٠ و ١٩٧٤ (Cohn , P : 38) .

أسلوب المؤهلات الدراسية :

وهو أسلوب يدعى أن العلاقة بين التعليم والدخل قد تكون في صورة أخرى غير ما ذهب إليه الأسلوب السابق . وقد تبنى هذا الأسلوب كل من بيرج I . Berg (١٩٧٠) ، وأرو (Arrow) (١٩٧٣) ، وسبنس Spence (١٩٧٣) ، وتوبمان و ويلز Taubmam and Wales (١٩٧٣) ، وستيجليتز Stiglitz ١٩٧٥ : وذهبوا إلي القول بأن العامل المحدد لزيادة الدخل هو الحصول على شهادة أو مؤهل دراسي أعلى . ذلك أن التعليم أو التدريب في حد ذاته قد لايكون له تأثير واضح على إنتاجية الفرد . ونظرا إلى أن الفرد الذي يختار لبرنامج للتدريب أو التعليم يتوفر لديه أصلا الامكانيات التي ينشدها صاحب العمل والتي اختاره من أجلها فإن أجره يزيد حتى ولو لم تزداد انتاجية . ومن هنا فإن التعليم يصبح مجرد وسيلة للاختيار . والشكل التالي يوضح هذا الأسلوب (المرجع السابق ص ٣٠) .

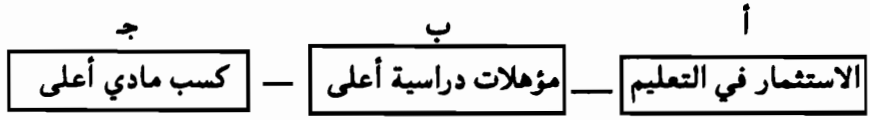

وقد اعترض بعض الباحثين وأهل الاختصاص على هذا الأسلوب ووجهوا إليه النقد على أساس أن اطراد ثبوت العلاقة بين التعليم والدخل على مدى حياة الإنسان في كسب معيشته يناقض هذا الأسلوب . وعلى الرغم من هذا النقد فمازال الجدل محتدما .

٣ - أسلوب سوق العمل المزدوج أو الثنائي :

وهو أسلوب يمثل تحديا آخر لأسلوب رأس المال البشري . ويدعى هذا الأسلوب أن أسلوب رأس المال البشري لا يصدق إلا علي شريحة معينة من القوى العاملة . أما الشريحة الاخرى وهي الخاصة بالفقراء والأقليات فلا يصدق عليها . ذلك أن سوق العمل في نظر أصحاب هذا الرأي ينقسم إلى جزءين : جزء رئيسي يتكون من الأفراد الذين دربوا ودخلوا في السلم الوظيفي ولديهم امكانية الحراك الاقتصادي والوظيفي أي الانتقال من وظيفة إلى أخرى . وجزء ثانوي يتكون من العمال المأجورين المؤقتين الذين لا يتاح لهم التدريب الجيد ولا يتولون وظيفة

جيدة بصرف النظر عما يحققونه لأنفسهم من تعليم أو تدريب وتبعا لهذا الأسلوب فإن العلاقة بين التعليم والدخل لا ترتبط بانتاجية العامل في حد ذاتها كما صورها الأسلوب الأول وإنما ترتبط ببعض الخصائص الهامة التي تميز العامل الذي دخل سوق العمل الرئيسي عن العامل الأخر الذي لم يحالفه الحظ . ومن هنا فإن التعليم يرتبط بالدخل لا يسبب انتاجية العامل وإنما يسبب استخدام أرباب العمل للمؤهلات الدراسية كأساس للانتقاء والاختيار . بيد أن هذا الارتباط لا يصدق على العمال العاملين في سوق العمل الثانوي .

٤ - الأسلوب الراديكالي :

وهو أسلوب يدعى أن عدم المساواة في دخول الأفراد يعود إلي خلفياتهم الاجتماعية والأسرية أو طبقاتهم الاجتماعية . ذلك أن التربية والتعليم هي الوسيلة التي تنتقل بها ثروة الطبقات العليا أو الفنية من جيل لأخر . والتعليم العام في نظر هذا الأسلوب الراديكالي يعلم جماهير الشعب على السلوك وفقا لرغبات الرأسماليين . ومن ثم فالمدرسة تعلم الانضباط والنظام والأخلاق وقد لا تهتم بتعليم التفكير الحر المستقل أو الابداعي . وفي حين يذهب أبناء الصفوة إلى التعليم الخاص المتحرر من القيود فإن التعليم العام أو الحكومي يخدم أغراض هذه الصفوة لكي تظل متميزة . ومن ثم لا يعتبر هذا النوع من التعليم العام وسيلة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي . وواضح أن هذا الأسلوب قد عفا عليه الزمن ومن الصعب تقبله في ظل التطور الكبير الذي حدث في المجتمعات وأنظمتها التعليمية في الوقت الراهن ولا يصدق إلى على استثناءات محدودة .

المرأة والتعليم والعمل :

لئن كانت المرأة في أصل الخليقة من ضلع الرجل فإن رجال اليوم هم من صنع النساء . ولعل هذا يؤكد الأهمية الحيوية لدور المرأة في المجتمع . ومع ذلك ظلت المرأة رهينة المنزل بعيدة عن مجريات الأمور في المجتمع في الشرق والغرب على السواء . قديما وحديثا وعلي مر العصور مع استثناءات قليلة . وقد عبر شاعرنا عن ذلك بقوله :

يقولون نصف الناس في الشرق عاطل .·. نساء قضين العمر في الحجرات

وهذا يعني أن بغياب المرأة عن مجريات الحياة الاجتماعية تعطل نصف

المجتمع . وهو ما يمثل خسارة كبيرة لا تعوض . لقد درجنا على ترديد الأمثال عن أهمية المرأة دون أن نعمل بها أو نضعها موضع التنفيذ . ومن منا لم يردد قول الشاعر مرات ومرات :

الأم مدرسة إذا أعددتها .·. أعددت شعبا طيب الأعراق

كلام باللسان يفتقر إلي العمل ووضعه موضع التنفيذ . لكن رياح التغيير بدأت تهب على المجتمعات لتغير من هذا الوضع الاستاتيكي للمرأة لتحوله إلى دور ديناميكي فعال ومؤثر في حياة المجتمع . فمن أهم ملامح هذا العصر زيادة تحرير المرأة وزيادة فرص تعليمها ودخولها إلى سوق العمل وما صاحب كل ذلك من تغيرات . وقد عمل تزايد دخول المرأة إلى ميدان العمل على تغيير النظرة إلى تصور دورها في كثير من المجتمعات . كما عمل على تغيير طبيعة العمل بالنسبة للرجال والنساء علي السواء .

وقد كشف مؤتمر المرأة بنيروبي عام (١٩٨٥) عن الاختلافات الكبيرة في أوضاع الرجل والمرأة على المستوى العالمي . وهو المؤتمر الذي اختتمت به أعمال الأمم المتحدة خلال عقد من الزمان خصصته للمرأة . ومن المؤشرات الإحصائية لهذا المؤتمر يتضح أن المرأة تكون ثلث القوى العاملة الرسمية في العالم لكنها أقل عرضة للبطالة من الرجل . وفي قطاع الزراعة تقوم المرأة بزراعة ما يقرب من نصف الغذاء العالمي لكنها نادراً ماتملك أرضا . والمرأة في كثير من البلاد لاتستطيع أن يكون لها أملاك ولا تستطيع الحصول على قروض وأحيانا لاتدرج في مشروعات التنمية الزراعية . والمرأة هي التي تقوم بمعظم الأعمال المنزلية في كل أنحاء العالم. وهو مايعنى أن المرأة العاملة يكون عملها مزدوجا في العمل والمنزل . والمرأة تقدم من الرعاية الصحية ما تقدمه كل أجهزة الخدمات الصحيحة. ومع ذلك فالأمية بين النساء أكثر منها بين الرجال . وفي كل أنحاء العالم تقريبا يكون تعليمها الرسمي أقل من الرجل . وحتي في الدول الصناعية لا تتمتع المرأة بالمساواة في المشاركة السياسية . وما كسبته من حق التصويت الانتخابي لا يتعدى العقود القليلة الماضية . ومع ذلك تظل المرأة أقل تمثيلا في المجالس المنتخبة والقيادات السياسية . والمرأة بصفة عامة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا يقل نفوذها وقوتها عن الرجل . وفي كثير من الدول هناك تفرقة كبيرة بينهما . ولعل من الأسباب المسئولة عن ذلك دور الأمومة الذي فرضته الطبيعة

على المرأة وما يتعلق به من حمل وإنجاب الأطفال وإرضاعهم وتربيتهم في المهد . وقد وضع ذلك قيوداً على قدرة المرأة في الاشتراك كاملا في الحياة العامة كالرجل لاسيما في فترات معينة من حياتها . ونحن حتي الآن لا نعلم على سبيل اليقين أو التأكيد ما إذا كانت الفروق البيولوجية عند المرأة تؤثر على قدراتها وسلوكها أم لا . وإذا كان ينظر للمرأة بصفة عامة علي أنها أضعف من الرجل وأنها أكثر سلبية وأكثر عاطفية فإن تفسير ذلك عند كثير من العلماء يرجع إلى عوامل ثقافية وتربوية أكثر منها بيولوجية .

ومن المعروف من الدراسات الأنثروبولوجية المختلفة أن دور كل من الرجل والمرأة يتحدد في أي مجتمع بما يسوده من عادات وتقاليد وقيم واتجاهات متوارثة على مر الأزمان . ومع ذلك فقد حاولت بعض النظريات خلال العقود الماضية أن تربط بين الفروق البيولوجية والفروق الاجتماعية بين كل من الرجل والمرأة . وعلى كل حال يلاحظ بصفة عامة أن سلوك المرأة في المجتمع يفضل سلوك الرجل . فهي أكثر انضباطا وأكثر التزاما بالقواعد والأصول والقوانين . كما أنها أفضل أيضا في مجالات كثيرة . فهي أقل ارتكابا للجرائم وأقل استخداما للعنف وتعاطي المخدرات وما شابه ذلك .

المرأة والتعليم :

يرى بعض المربين أن زيادة فرص التحاق البنات بالتعليم ليست كافية في حد ذاتها من وجهة نظر التنمية ، و إنما يجب أن يكون تعليمهن إلى أقصى ما تسمح به قدراتهن واستعداداتهن لتتحقق الفائدة لهن وللمجتمع على السواء . وهناك قضية أخري تتعلق بتعليم المرأة وما يترتب عليه من تمييز الرجل عليها . فهناك ما يسمى بالمنهج الخفي في كل النظم التعليمية على اختلاف شاكلتها . هذا المنهج يؤكد على تمييز الرجل عن المرأة . فهو يؤكد على الجوانب الإيجابية عند الرجل والجوانب السلبية عند المرأة . و يؤكد على دورها في المنزل كأم أو زوجة أكثر من تأكيده على دورها خارج المنزل كعضو فعال في المجتمع . وهكذا يعزز المنهج المدرسي سيادة الرجل ودوره الغالب في المجتمع ، في حين أنه يولد عند المرأة خنوعا واستسلاما للرجل والقنوع بدورها التلقيدي في المنزل . وكثير من الكتب المدرسية تعطي دور البطولة والزعامة للرجل . في حين أنها لاتعطي المرأة

إلا أدواراً ثانوية هامشية في أغلب الأحيان . وكذلك الأمر بالنسبة للمواد الدراسية . فهناك مواد يخصص تعليمها تقليديا لكل من الذكر والأنثى . فالرياضيات والعلوم مثلا وأنواع معينة من الأنشطة الرياضية والترفيهية مقصورة على الرجل . وهناك أنشطة أخرى تختص بدراستها المرأة مثل الاقتصاد المنزلي والفنون الجميلة والأشغال اليدوية والرقص والموسيقى والغناء .

ومع ذلك فإذا كان من أهداف تربية المرأة إعدادها لتكون زوجة صالحة وأما واعية ، فإن المنهج المدرسي لابد أن يتضمن مواداً دراسية تحقق هذا الهدف . لكن الأمر الواقع أن هذا المنهج ما زال بعيداً عن الهدف ، ومازال منهج تعليم المرأة قاصراً عن إعداد المرأة لمستقبل حياتها . لقد كان من أهم قرارات مؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي عقد في بكين في سبتمبر ١٩٩٥ تعزيز الجهود في كافة انحاء العالم للقضاء على الأمية بين النساء والفتيات في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ . وهذا الموعد كما يبدو حلم وأمل أكثر منه واقع يمكن تحقيقه .

الفروق بين الجنسين في التحصيل :

الواقع أن الفروق بين الجنسين في المهارات الاكاديمية والمعرفية قد لقيت كثيرا من اهتمام الباحثين والدراسين . ويبدو من هذه الدراسات أن البنات لديها القدرة والمهارة في تعلم القراءة واللغات بدرجة أكبر من البنين . وتعزى الصعوبة النسبية لدى الأولاد في تعلم القراءة إلى عوامل بيولوجية تتعلق بالسرعة النسيبة والنضج الجنسي لديهم بالنسبة للبنات . ويترتب على ذلك أن الأولاد تقل عندهم مدة فترات الانتباه ، ويزداد عندهم مستوى النشاط وتحول الانتباه . هذا بالإضافة إلى مشكلات أخرى إدراكية . وهي أمور كلها تؤثر على تعلم الأولاد في الفصل المدرسي (Marland , P . 24) . أما بالنسبة لتعلم الرياضيات والعلوم فتشير الدراسات إلى أن كثيرا من البنات تتفادى تعلمها في السنوات العليا من التعليم الثانوي وما بعده . وهذا أمر أثار اهتمام المربين وعلماء النفس وغيرهم من المهتمين بالعلوم السلوكية . ولا شك في أن انصراف البنات عن تعلم الرياضيات والعلوم يترتب عليه تحديد فرص التعليم والعمل أمامهن في المستقبل .

وفي دراسة شاملة على المستوى العالمي قامت بها الرابطة الدولية لتقويم التحصيل الأكاديمي International Asseciation For the Education of Academic Achievement (I E A) وجد تفوق البنين على البنات في كل الدول وفي داخل

الدولة نفسها . وفي دراسة حديثة ١٩٨٨ قامت بها الرابطة عن التحصيل في مادة العلوم في ١٧ دولة وجد أن البنين حصلوا على درجات أعلى من البنات في كل مستويات التعليم ، وأن الفجوة بينهم تزداد عند سن العاشرة حتى الرابعة عشر . ومع أنه توجد بعض اختلافات في بعض المواد وفي بعض الدول إلا أن الخلاصة العامة التي توصلت إليها الدراسة أنه يبدو منذ السبعينيات أنه لايكاد يوجد تغيير في تفوق البنين على البنات عند سن الرابعة عشرة . وهذا يعني أنه لاتوجد فروق في التحصيل الدراسي بين البنين والبنات في المرحلة الابتدائية ، أما في المرحلة الثانوية فيبدأ ظهور الفروق بينهما . فيتميز البنون عن البنات في تحصيل الرياضيات والعلوم ، وتتميز البنات على البنين في القدرة على القراءة وتعليم اللغات . وهذه الفروق قد تأكدت في نتائج دراسات متعددة .

وتجدر الاشارة هنا إلى نتائج الدراسة الشاملة التي قامت بها اليانور ماكوبي وكارول ماكلين عن الفروق بين الرجل والمرأة . فقد كشفت هذه الدراسة عن أربعة مجالات توجد بها شواهد وأدلة على وجود فروق جنسية بين الرجل والمرأة هي مجالات : العدوان والقدرة البصرية المكانية والقدرة اللفظية والقدرة الرياضية . ولقد تركزت معظم الدراسات عن الفروق بين الجنسين في تعلم الرياضيات في فترة السبعينيات على اكتشاف العوامل البيئية التي تجعل المرأة تحجم عن دراسة الرياضيات . وفي الثمانينيات تحول الاهتمام إلى دراسة العوامل الفطرية والبيولوجية . وقد كشفت بعض هذه الدراسات على الموهوبين من الطلاب أن الفروق بين الجنسين في تعلم الرياضيات ترجع إلى موهبة فطرية لدى الذكر في القدرة الرياضية . وقد ثار كثير من النقد حول نتائج مثل هذه الدراسة . وذهب بعض علماء النفس إلى أنه على الرغم من احتمال وجود فرق بين الجنسين فإن هذا الفرق ضئيل . وبعض الدراسات توصلت إلى أن الفرق بين الجنسين في القدرة الرياضية يمكن إرجاعه إلى الفرق بين الجنسين في القدرة المكانية . وإذا صح وجود مثل هذه الفروق بين الذكور والاناث في بعض جوانب القدرة على التعلم فإن المنهج الخفي له ما يبرره .

لقد أكدت الدراسات التي قامت بها كل من ليزا ساربين Lisa Sarbin وباربرا ليخت Barbara Licht وكارول دويك Carol Dweck وديل سبيندر Dale Spender قوة تأثير المنهج الخفي في تأكيد الفروق بين الذكر والأنثى . وقد تنتقد هذه الدراسات

على أنها ربماتكون متحيزة لأن من قام بها كلهن من النساء . ومن الطبيعي أن ينحزن إلى بنات جنسهن . لكن هذا النقد لاينفي أن المدرسة بممارساتها ومنهجها تعمل بلا شك على تأكيد الفروق بين الجنسين . لقد أشارت بعض الدراسات إلى أن البنات اللائي يتعلمن في مدارس منفصلة خاصة على أيدي معلمات يكون أداؤهن أفضل عن البنات في المدارس المختلطة ، وهذه نتيجة لها مغزاها بالنسبة لما يقال عن المنهج الخفي) (Fägerlind , P . 176 .

منهجان مختلفان :

على الرغم من تساوي الجنسين في القدرة العقلية والتحصيلية نجد أن كثيرا من دول العالم تتبع منهجين دراسيين مختلفين لتعليم كل من الأولاد والبنات لاسيما على مستوى التعليم الثانوي والعالي . فقد دلت الدراسات التي عملت على الصعيد العالمي أن سبعا وخمسين دولة تستخدم منهجين دراسيين مختلفين لكل من البنين والبنات على مستوى ما بعد المرحلة الابتدائية في حين أن ستا وخمسين دولة تستخدم منهجا دراسيا موحدا للجنسين . وفي بلجيكا وفنلندا أو المانيا توجد مدارس أو أقسام ملحقة بالمدارس الثانوية تقدم دورسا متخصصة للبنات . وفي سويسرا تتعلم البنات أعمال الأبرة بدلا من موضوعات أخرى كالرياضيات أو الرسم . وفي بعض الدول منها المانيا والنمسا وسويسرا والهند يدرس الأولاد عدداً أكبر من الساعات في مقررات الرياضيات أكثر من البنات.وفي كثير من الدول تكون أعمال الأبرة مقصورة على البنات وأعمال الخشب والمعادن مقصورة على الأولاد . وبالمثل نجد أن البنات يدرسن مقررات أدبية وفنية في حين أن الأولاد يدرسون مقررات تقنية ومهنية ويدربون على الألعاب الرياضية التي يكون بعضها مقصوراً عليهم تماما مثل لعبة كرة القدم أو المصارعة أو الملاكمة وهي الألعاب التي تحتاج إلى قوة جسمية ولياقة بدنية كبيرة . ويمكن القول على وجه العموم بأن الاختلاف بين منهج البنين ومنهج البنات في كثير من الدول يتعلق بموضوعات معينة مثل الأشغال اليدوية والفنون والرياضة البدنية . وهناك اتجاه متزايد في كثير من الدول نحو توحيد المنهج الذي يدرسه البنون والبنات على السواء .

المرأة والعمل :

من الشواهد التي لايمكن أن ينكرها أحد هو تزايد دخول المرأة إلى ميدان العمل في كل دول العالم في الشرق والغرب على السواء . فالبيانات الإحصائية تشير إلى أن ثلث القوى العاملة عام ١٩٨٠ على المستوى العالمي كان من النساء. لكن في البلاد العربية تقل النسبة عن ذلك بكثير لاسيما في دول الخليج العربية التي تصل النسبة إلى حوالي ٥٪ من قوى العمل .

وفي الدول النامية يتركز حوالي ثلثي أعداد المرأة العاملة في قطاع الزراعة . وهذا يعني أنه بالنسبة لمعظم النساء العاملات في الريف يعملن في ظروف قاسية لساعات طويلة وبأجر زهيد . هذا بالإضافة إلى القيام بأعمالهن المنزلية . وما يزيد من صعوبة الظروف بالنسبة للمرأة العاملة في الزراعة في الريف أن إدخال التكنولوجيا الحديثة في ميدان الزراعة يقوم بها الرجال غالباً.وتترك الأعمال الوضيعة للمرأة . ومع انتشار تعليم المرأة وضيق فرص العمل في الريف فإن كثيراً من الفتيات الريفيات تهاجرن إلى المدن القريبة أو العاصمة للعمل في الصناعات التي تناسبها مثل الغزل والنسيج أو التريكو أو التمريض أو الخدمات أو صناعة الأغذية والإلكترونيات .

ولعل أهم المجالات المتاحة لعمل المرأة هو ميدان التعليم . ولهذا ما يبرره ، فالتربية والتعليم يتعبر امتداداً طبيعياً لدور المرأة في الأمومة وتربية الطفل . بل إن التربية المدرسية في جميع صورها وأشكالها ـ حتى وإن قام بها رجال ـ تعتمد اعتماداً رئيسياً على التربية التي تقوم بها المرأة أو الأم في المنزل . وكل الدلائل تشير إلى أن المرأة ستحتل النصيب الأوفى في العمل في مجال التعليم . وقد تحتكر العمل لنفسها دون الرجال في بعض المراحل التعليمية مثل دور الحضانة ورياض الأطفال والمرحلة الابتدائية. وهذا الاتجاه واضح بالفعل منذ الآن . ففي أمريكا وانجلترا ينظر إلى التعليم الابتدائي على أنه مجال المعلمات لا المعلمين ، وتشير الاحصاءات إلى أن ما يزيد عن ٨٠ ٪ من المعلمين في هذه المرحلة من الإناث . وفي فرنسا نجد أن الغالبية العظمى من معلمي التعليم العام هم من الإناث (مايقرب من الثلثين) ، وما يزيد عن ذلك في التعليم الابتدائي . وفي الدول الاسكندينافية معظم المعلمين من الإناث ، فهم يمثلون أربعة أضعاف الذكور في التعليم الابتدائي ، وضعف الذكور في التعليم الثانوي . ومع أن دولة مثل

اليابان معظم المعلمين من الرجال ، إلا أن المرأة تحتل أكثر من النصف في التعليم الابتدائي . وفي الدول العربية الخليجية يعتبر مجال التعليم أهم مجال لعمل المرأة حتى ولو كانت مؤهلة لغير مهنة التعليم . ويرجع ذلك إلى الظروف الاجتماعية في هذه البلاد . وقد ترتب على تشغيل الخريجات في مجال التعليم رغم عدم الحاجة إليهن إلى ضرورات أباحت محظورات حيث كان يقتصر تعليم الذكور على الذكور من المعلمين . أما في ظل الوضع الراهن ، وتحت ضغوط الأعداد الكبيرة الزائدة من المعلمات أنشئت في دولة قطر مدارس ابتدائية للبنين سميت بالنموذجية كل أعضاء إدارتها وهيئة التدريس بها من المعلمات . وينبغي أن نشير إلى أن مايقرب من ثلثي النساء العاملات في الدول الغربية المتقدمة يعملن في قطاع الخدمات . كما ينبغي أن نشير أيضا إلى أن المرأة حتى في حال اشتغالها وعملها تعاني من عدم مساواة أجرها بأجر الرجل في نفس العمل . وحتى عهد قريب و مازال في الدول الأوروبية نشاهد أو نقرأ في اعلانات الوظائف أجراً أقل للمرأة عن نفس العمل .

وهناك مشكلات مرتبطة بطبيعة المرأة وأدوارها تعوقها أو تحد من قدرتها على العمل مثل الزواج ودورها كزوجة والحمل والرضاعة والأمومة ودورها كأم، ودورها كربة منزل وراعية لشئونه وإدارته . ولذلك نجد كثيراً من الفتيات العاملات في الدول الأوربية يحجمن عن الزواج أو الارتباط بعلاقة زواج رسمية لأنها تفضل أن تشق له طريقاً مهنيا في العمل ولها طموحات تريد أن تحققها فيه. ولهذا النوع من المرأة إسم معروف يطلق عليها هو Career Woman أي إمرأة الوظيفة أو العمل المهني .

القيمة أو الجدوى الاقتصادية لعمل المرأة :

إن إسهام عمل المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليس من السهل حسابه ، فكثير من عمل المرأة الذي لا تأخذ عليه أجراً في المنزل وفي خدمة الأسرة ، هام وله قيمة كبيرة في حياة الأسرة والمجتمع ، وليس من السهل حساب قيمة هذا الإسهام بلغة اقتصادية . ولكن إحدى الدراسات الهامة الحديثة (١٩٨٥) التي اعتمدت على نتائج البحوث في ٦١ دولة من دول العالم ووجدت أن معدل عائد الاستثمار في تعليم المرأة يفوق نظيره عند الرجل لاسيما في الدول

النامية . فقد وجدت هذه الدراسة أنه بالنسبة لكل مستويات التعليم مجتمعة كان معدل عائد الاستثمار بالنسبة للمرأة ١٥٪ مقارناً بنسبة ١١٪ عند الرجل . وخلصت هذه الدراسة إلى القول بأن توسيع فرص تعليم المرأة تبرره عوامل الكفاءة إلى جانب العدالة الاجتماعية .

وبالإضافة إلى دور المرأة وإسهامها في التنمية الاقتصادية فإن المرأة تسهم أيضاً في التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة في المجتمع ، فقد أثبتت نتائج البحوث في كثير من الدول المتقدمة والنامية منها على السواء أن مستوى تعليم الأم أكثر أهمية من مستوى تعليم الأب في تحسين تحصيل الأبناء في المدرسة ، وإعدادهم لها لا سيما في مرحلة ما قبل التحاقهم بالمدرسة . كما أثبتت الدراسات أيضاً أن المرأة أكثر تأثيراً من الرجل من حيث تحسين المستوى الصحي والغذائي للأطفال وأنه كلما زاد مستوى تعليم المرأة زاد هذا المستوى الصحي الغذائي عند الأطفال . وهذا يؤكد أهمية تعليم المرأة تعليماً جيداً على أعلى المستويات .

من العرض السابق يتضح أهمية تعليم المرأة اجتماعياً واقتصادياً ، ولهذه الأهمية يجب أن نولي أمر تعليمها كثيراً من الاهتمام منذ السنوات الأولى من الدراسة لاسيما فيما يتعلق بأدوارها الاجتماعية ، ويطالب دينيس جابور (Dennis Gabor) الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء عام ١٩٧١ في كتابه المجتمع الناضج (The Mature society (1972)P. 113) بأن تكون التربية الوالدية مادة إجبارية يتحتم على كل فتى وفتاة في سن المراهقة دراستها قبل ترك المدرسة ، وأنه يجب تعميق الوعي بمسئولياتهم الملقاة على عاتقهم لإسعاد أبنائهم .

ويثير عمل المرأة بعض التساؤلات التي تتعلق بمدى جدواه أو قيمته الاقتصادية بالنسبة للمرأة . ولا شك في أن العمل في حد ذاته قيمة لها أهميتها في حياة الإنسان . كما أن عمل المرأة يعود بالنفع والفائدة على المجتمع . ويعود بالنفع والفائدة عليها أيضا . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل يتكافأ ما تأخذه المرأة عن عملها مع المشقة والمجهود الذي تبذله فيه . وهل يفضل عملها خارج المنزل عملها في داخله . وما هي الجدوى الاقتصادية النهائية التي تعود على المرأة من عملها ؟ لقد سبق أن أشرنا إلى عدم تكافؤ فرص العمل للمرأة مع الرجل ، وأشرنا أيضا إلى عدم تكافؤ أجرها مع أجر الرجل حتى ولو قام كل

منهما بنفس العمل . ومع أن الوضع بدأ يتغير في السنوات الأخيرة لصالح المرأة، إلا أن الشوط ما زال بعيدا أمامها . وقد أجريت بعض الدراسات على المرأة المصرية العاملة لمعرفة الجدوى الاقتصادية لعملها . وتبين من بعض هذه الدراسات أن معظم الأجر الذي تحصل عليه المرأة من عملها تنفقه في المواصلات بين المنزل ومكان العمل ، وفي متطلبات أناقتها وزينتها للخروج ، وفي تدبير خادمة بالمنزل تعوض خروجها للعمل في بعض الأحيان ، وفي أبواب شراء متطلبات الضيافة في العمل التي تعتبر امتداداً للمنزل من مشروبات ساخنة أو باردة أو ساندوتشات أو حلوى أو ما شابه ذلك . وما يتبقى لها بعد ذلك قد يكون غير ذي قيمة كبيرة أو قد لا يتكافأ مع الوقت الذي تقضيه خارج المنزل ، ومع المجهود الذي تبذله . وإذا ما أدخلنا التكاليف الزائدة التي تتحملها الأسرة مقابل خروج الزوجة إلى العمل من تدبير خادمة أو شغالة أو من ضياع أمر ترتيب الأمور والحياة المنزلية نجد أن المحصلة النهائية هي قلة أو عدم جدوى عمل المرأة بالنسبة لها من الناحية الاقتصادية . هذا ما توصلت إليه بعض الدراسات الميدانية في هذا الشأن . ولكن علينا أن نتذكر أيضا ما أشرنا إليه من أن العمل قيمة في حد ذاته ، وقد تكون هناك اعتبارات لدى المرأة التي تفضل العمل تفوق ما تحصل عليه من أجر أو دخل ، فقد تجد فيه إشباعا لحاجة نفسية لديها أو تحقيقا لذاتها وتطلعاتها في الحياة .